

إنجازات العدل في عهد الملك فهد بن عبد العزيز - يرحمه الله -

هذه الإنجازات.. تعريفًا لا حصرًا

«العدل أساس الملك»، من هذا المنطلق نخصص «صدى العدل»، هذا الملحق الإعلامي بهذا العدد للحديث عن المسيرة القضائية والتطور العدلي في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود - يرحمه الله - لإبراز إحدى الخدمات الضرورية التي تقدمها الدولة وينعم بها المواطن ومدى التطور والاهتمام بهذا الجانب وتبسيط الضوء على هذا العمل المبارك عرفاناً ولجُميل وحمداً على الصنائع وشكراً على الجهود واستناداً لذوي الفضل فضلهم، فكان لمجلة العدل هذا الإصدار تعريفاً لا حصرًا لإيضاح ما تنعم به البلاد من رعاية واهتمام يتجلى في أسمى صورته وأحسن مقام مقترن بثبات المنهج وقوة الحق للاطلاع على جوانب التطوير التي تعين على أداء العمل وتحقيق الأهداف المرجوة، وما هذه المنجزات إلا دليل شامخ على أن عهد - يرحمه الله - كان منهجاً يحتذى وطريقاً يهتدى به وشهادة تؤكد أن هذه دولة التوحيد ومنازة الحق والهدى. ومجلة العدل بما أنيط بها من مسؤولية وما تحملته من عمل وأداء رسالة إعلامية مثلى ترى من الواجب مسابرة هذا الجهد وإبراز عصره الميمون، ليكون المتلقي على علم بالجهود الجبارة والعمل المبذول لخدمة تطبيق الأحكام الشرعية وإرساء العدالة بين الناس، فكان هذا العطاء المتدفق عن تطور العدل وإرسائه وإيضاح المسيرة القضائية في عهده الزاهي، وما صاحب ذلك من تطور إجرائي وكادر قضائي وعمل إنشائي وأنظمة حديثة ومشاركات وإسهامات عدلية، أمليين أن تكون قد وفقنا في الحديث عن هذا الصرح الشامخ والعمل النير سائلين الله جلت قدرته أن يجعل ذلك في ميزان حسناته وأن يضاعف له الأجر والثوبة وأن يرفع درجاته في عليين إنه سميع مجيب.

مدير التحرير

محمد بن راشد الديبان

شارك في إعداد مادة
صدى العدل الشيخ
حمد بن عبدالله
الخنين الباحث في
مجلة العدل وبمساعدة
الزملاء:

- أحمد بن علي الحملي.
- إبراهيم بن سليمان الديبان.
- راشد بن علي الزهراني.
- ثامر بن محمد العقيل.
- عبدالله بن حمد القحطاني.
- عبدالله بن سليمان الغانم.
- محمد بن جبران صوفي.
- محمد بن إبراهيم شولان.

| | | | |
|--|-----|--|-----|
| عزاء وتنويه من معالي الوزير | ٢٣٩ | التطور الإجرائي.. تطور أنظمة العدالة الجنائية في المملكة | ٢٥٤ |
| آخر قراراته العدلية - يرحمه الله - | ٢٤٠ | الشأن العدلي في خطط التنمية | ٢٥٥ |
| وزير العدل يستعرض أبرز ملامح التنظيم القضائي الجديد | ٢٤٠ | المباني العدلية المنشأة في عهد الفهد | ٢٥٦ |
| السلطة القضائية في نظام الحكم | ٢٤٢ | مظاهر التوسع الكمي | ٢٥٨ |
| منطلق القضاء وتقسيماته | ٢٤٣ | الندوات واللقاءات والمشاركات الداخلية | ٢٦٤ |
| رؤية الملك فهد الاستراتيجية ساهمت في تطوير وزارة العدل | ٢٤٤ | المنتديات والمؤتمرات الخارجية | ٢٦٦ |
| مسيرة النهج القضائي في عهد - يرحمه الله - | ٢٤٥ | أبرز إصدارات وزارة العدل | ٢٧٤ |
| وزارة العدل في عهد الملك فهد - يرحمه الله - | ٢٤٦ | التقدم التقني العدلي | ٢٧٨ |
| وزراء العدل في عهد الملك فهد - يرحمه الله - | ٢٤٨ | وسائل التطوير للوصول إلى المحكمة الإلكترونية | ٢٨٠ |
| صدور جملة من الأنظمة العدلية واللوائح والقواعد التنظيمية | ٢٥٢ | رفع كفاءة القوى العاملة في مجال التدريب | ٢٨٢ |

العدل



عزاء وتنويه من معالي الوزير

نوّه معالي وزير العدل بالمآثر الخالدة لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يرحمه الله - والأعمال الجليلة لخدمة الإسلام والمسلمين في كافة أقطار المعمورة ومن ذلك اهتمامه وحرصه على تطبيق الشريعة الإسلامية ودعمه المتواصل لوزارة العدل ومبادراته لعلاج كافة القضايا وسعيه لإيجاد الحلول وتوحيد كلمة المسلمين.

وأعرب معاليه باسم كافة منسوبي وزارة العدل والدوائر الشرعية عن بالغ الحزن والأسى لفقد إمام المسلمين وقائد هذه الأمة الملك فهد الذي شهدت المملكة في عهده الميمون ازدهاراً وتقدماً في جميع المجالات، فقد بذل جهده وحياته ووقته وماله لخدمة دينه وأمته ووطنه، فجزاه الله خيراً على ما قدم. تغمده الله بسابغ رحمته وغفرانه وأسكنه فسيح جناته وجزاه عن أمة الإسلام خيراً الجزاء، ولله الأمر من قبل ومن بعد.



إنجازات الصلح في عهد الملك فهد بن عبد العزيز - يرحمه الله -

آخر قراراته العدلية - يرحمه الله -

أمر ملكي بالموافقة على الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات

بعون الله تعالى
نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية
بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر
بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ.
وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر

صدر أمر ملكي كريم هذا نصه..

بسم الله الرحمن الرحيم
الرقم/أ/١٤
التاريخ ٢٣/٢/١٤٢٦هـ

وزير العدل يستعرض أبرز ملامح التنظيم القضائي الجديد

بحيث تختص في الفصل في كل المنازعات إلا ما يدخل في اختصاص محاكم أخرى كال تجارية والعمالية ومحاكم الأحوال الشخصية وغيرها. وأردف معالي وزير العدل يقول: كما تم في النظام الجديد تحويل المحاكم الجزئية إلى محاكم جزائية وخص اختصاصها في الفصل في الجرائم الجنائية. وأبرز معاليه في إطار حديثه عن تشكيل النظام القضائي الجديد ضمن تتابع التطور الذي يعيشه مرفق القضاء بالمملكة ما تم أخيراً بافتتاح أقسام للصلح في محاكم المملكة في إطار حرص واهتمام حكومتنا الرشيدة على نشر التألف والتسامح والتعاون على الخير بين الناس انطلاقاً مما حثنا عليه ديننا الإسلامي الحنيف من الدعوة للإصلاح والخير والمحبة. وأوضح معاليه الهدف من ذلك قائلاً: إن الهدف هو تحقيق مراد الشريعة الإسلامية في الإصلاح بين الناس وتقليل عدد القضايا التي تحال إلى المكاتب القضائية مما يوفر الوقت للنظر في القضايا الأخرى ويقرب مواعيد الجلسات. وأكد معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ أن الصلح سمة من سمات الإسلام ومطلب من مطالب الدين ومسلك من مسالك تحقيق مقتضيات الأخوة الإسلامية إذ به تصفو النفوس وينقشع عنها ريب الشرور ويواعت الوجد والبغضاء لافتاً النظر إلى أن الصلح ميدان فسيح للقضاء والقضاة في سبيل فض

استعرض معاليه أبرز ملامح هذا النظام موضعاً أنه سيتم من خلاله تغيير مسمى مجلس القضاء الأعلى ليكون بمسمى (المجلس الأعلى للقضاء) وسيكون اختصاصه النظر في شؤون القضاة الوظيفية والنظر في شؤون المحاكم من تحديد للاختصاص المكاني والنوعي. كما نص النظام الجديد على نقل الاختصاص القضائي الذي تباشره اللجنة الدائمة بالمجلس إلى محكمة تنشأ في قمة الهرم القضائي لمحاكم القضاء العامة تسمى (لمحكمة العليا) على أن يكون مقرها الرياض. وقال معاليه: كما نص النظام على إلغاء محاكم التمييز وإنشاء محاكم استئناف في كل منطقة من مناطق المملكة وفق خطة زمنية بحيث تختص هذه المحاكم باستئناف الأحكام القابلة للاستئناف. وتابع معاليه قائلاً: وأقر النظام إنشاء محاكم متخصصة وهي (المحاكم العمالية) بنقل اختصاص لجان تسوية المنازعات العمالية إليها، إلى جانب إنشاء (المحاكم التجارية) التي تتولى الفصل في المنازعات التجارية. كما أقر النظام تغيير مسمى (محاكم الضمان والأنكحة) إلى (محاكم الأحوال الشخصية) لتتولى الفصل في كل ما له علاقة بالأحوال الشخصية. وتطرق معاليه لما يتعلق باختصاص المحاكم العامة والجزئية ضمن النظام الجديد وقال: إن النظام الجديد نص على الإبقاء على مسمى المحاكم العامة مع تعديل اختصاصها



الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء
ورئيس الحرس الوطني
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة
أمرنا بما هو آت:
أولاً: الموافقة من حيث المبدأ على الترتيبات
التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات المشار
إليها أعلاه، واستكمال الإجراءات النظامية لتعديل
الأنظمة التي تأثرت بها في ضوء ذلك.
ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة
لاعتماده وتنفيذه.
فهد بن عبدالعزيز

بالمرسوم الملكي رقم م/٦٤ وتاريخ ١٤٩٥/٧/١٤هـ
وبعد الاطلاع على الترتيبات التنظيمية لأجهزة
القضاء وفض المنازعات التي أوصت بها اللجنة
الوزارية للتنظيم الإداري المشكلة بموجب الأمر رقم
٦٦٢٩/ب/٧ وتاريخ ١٤٢٠/٥/٧هـ والمرفق بخطاب
صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس
الوزراء ووزير الدفاع والطيران ورئيس اللجنة الوزارية
للتنظيم الإداري رقم ٤٣/٦١/١٦/٤/٣١ وتاريخ ١١/٢٨/
١٤٢٥هـ.
وبناء على ما رآه مجلس الوزراء خلال جلسته
المتعددة بتاريخ ١٤٢٦/٢/١٨هـ برئاسة صاحب السمو

الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن
تنازعتهم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله
واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً»
الآية النساء. فجعلت التنظيمات لضبط
آليات العمل في القضاء وحتى لا تتداخل
الاختصاصات وتتأخر معاملات الناس
ويتعطل إحقاق الحقوق. وبين معالي
وزير العدل أن العمل القضائي في المملكة
يسير وفق تنسيقات وتنظيمات معينة
يلتزم بها بما يحقق المصلحة ويتعد عن
تداخل الاختصاصات.

واختتم معالي وزير العدل الشيخ
الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم
آل الشيخ تصريحه بحمد الله تعالى على
ما أنعم به على القضاء بالمملكة من
تقدير واهتمام ولاة الأمر - أيدهم الله -
حيث يشهد مرفق القضاء تطويراً
متواصل لخدمة العدل وإحقاق الحقوق
داعياً الله عز وجل أن يوفق ويسدد خطى
ولاة الأمر في خدمة الإسلام والمسلمين
وأن يديم على بلاد الحرمين الشريفين أمنها واستقرارها ورفقها
ونماءها لخير الجميع.

الخصومات وحصول كل خصم على بعض مما يدعي استحقاقه
برضاة وقناعته واستلال ما في نفسه لخصمه من كره ووجد
وبغضاء.

التنظيم القضائي الجديد

- المجلس الأعلى للقضاء
- المحكمة العليا
- محاكم الاستئناف
- المحاكم العامة
- المحاكم الجزائية
- المحاكم العمالية
- المحاكم التجارية
- محاكم الأحوال الشخصية
- محاكم المرور

وأكد معالي وزير العدل أن النصوص
الصريحة الثابتة من كتاب الله وسنة
رسوله محمد صلى الله عليه وسلم جاءت
بالترويج في الصلح والسعي إليه قال
الله تعالى: ﴿إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا
بين أخويكم﴾ الآية ١٠ سورة الحجرات.
وقال تعالى: ﴿فاتقوا الله وأصلحوا ذات
بينكم﴾ الآية الأولى سورة الأنفال. وقوله
تعالى: ﴿والصلح خير﴾ الآية ١٢٨ سورة
النساء.

وأشار معالي وزير العدل الدكتور
عبدالله بن محمد آل الشيخ إلى الآثار
المرتتبة على الصلح وقال: إن الصلح من
أنجح الوسائل وأحسنها لفض النزاع
وانهاء الخلاف بين المتنازعين في الحقوق
وقد وصفه الله تعالى بأنه خير لما يترتب
على حصوله من مصالح وأثار. وبين
معاليه أن التنظيمات الجديدة تعمل على خدمة شرع الله
إجمالاً إذ هو الفيصل والأساس في الحكم قال تعالى: ﴿يا أيها

إنجازات العدل في عهد الملك فهد بن عبد العزيز - يرحمه الله -



السلطة القضائية في نظام الحكم

بتطبيق الأحكام الشرعية وحدد النظام أن العقوبة شخصية، ولا جريمة أو عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نظامي، كما حدد النظام ما يتعلق بسلطات الدولة: المكونة من السلطة القضائية والتنفيذية والتنظيمية، والملك مرجع هذه السلطات، ونص النظام على أن القضاء مستقل ولا سلطان على القضاء في قضائهم غير سلطان الشريعة الإسلامية، وحق التقاضي لجميع المواطنين، وتطبيق الشريعة الإسلامية في المحاكم في كل القضايا المعروضة، وأن الملك أو من ينيبه معينون بتنفيذ الأحكام القضائية، كما أن النظام ينص على أن الملك يقوم بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والنظم والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها.

شهدت المملكة في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز - يرحمه الله - مرحلة جديدة في مسيرة التنمية بأهدافها ومرتكزاتها ومنجزاتها الأساسية التي شملت شتى جوانب الحياة، ويتمثل محور العدل والقضاء الأساس في عهده الزاهر، فمنذ توليه الحكم عام ١٤٠٢هـ حتى وفاته في ١٤٢٦/٦/٢٦هـ خلال ٢٤ عاماً مدة عهده الميمون وسجل أعماله حافل بالعديد من المناقب والمنجزات والتي يأتي في مقدمتها الأنظمة الثلاثة «نظام الحكم ونظام الشورى ونظام المناطق» وأن الحكم في المملكة مستمد في سلطته من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، كما نصت على أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة الذي أساسه وقوامه الأسرة التي ترعاها الدولة، كما تتعهد الدولة بحماية عقيدة الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية، وتوفير الأمان

منطلق القضاء وتقسيماته

الأولى صاحبة الولاية للنظر في جميع المنازعات التي تنشأ داخل المجتمع دون التدخل من أحد وهذا ما أكدته المادة ٢٦، من نظام القضاء لتحقيق العدالة بين كافة المواطنين إيماناً منه - رحمه الله - ببناء دولة عصرية حديثة تعتمد على إحساس المواطن بالعدل والاستقرار والأمن الاجتماعي، فكان ذلك هدفاً أسمى لإنشاء وزارة العدل التي جعل منها حق الولاية الإشرافية الإدارية والمالية على المحاكم طبقاً للمادة ٨٧ من نظام القضاء. لضمان المستوى اللائق بمرفق العدالة وتحقيق الأهداف السامية التي أنشئت من أجلها كوحدة من وحدات الجهاز الإدارية للدولة، والتقاضى يتم أمام المحاكم الشرعية حسب ترتيبها وولايتها طبقاً للمادة الخامسة من نظام القضاء الصادر عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م والتي تتكون من:

١ - مجلس القضاء الأعلى: ويتشكل هذا المجلس من هيئتين:

أ - الهيئة الدائمة: ويمثلها خمسة أعضاء لهم الولاية العامة.

ب - الهيئة العامة: ويمثلها ثمانية أعضاء ولهم اختصاصات محددة تتمثل في النظر في المسائل التي يرى ولي الأمر ضرورة النظر فيها وإبداء الرأي في مسائل القضاء ومراجعة الأحكام الصادرة بالقتل والرجم والقطع.

كما نيط بالمجلس تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة القضاة وإبداء الرأي في الأمور الإدارية القضائية كالتعليمات والأنظمة واللوائح وغير ذلك من الأمور التنظيمية والمسائل التشريعية.

٢ - محكمة التمييز: وتضم ثلاث دوائر - الجزائرية والحقوقية والأحوال الشخصية - وتختص بتدقيق الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية.

٣ - المحاكم: وتنقسم إلى محاكم جزئية تنظر في قضايا الجنح والتعزيرات وحد المسكر والحقوق المالية التي لا تزيد عن ٢٠ ألف ريال، والمحاكم العامة التي تنظر في بقية القضايا والمنازعات والجرائم.

وهناك قضاء إداري يختص به ديوان المظالم من خلال الدوائر الإدارية والجزائية والتأديبية والتجارية، وهناك دوائر فرعية تنظر في دعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في النظم وتنفيذ الأحكام والأعداء ونحوها، وجميع ذلك دوائر قضائية إدارية، ويوجد هيئة لتدقيق تلك القضايا ولجان إدارية منها التجارية والعمالية والجمركية ونحوها.

يشير الهدف الأول من الأهداف العامة لخطط التنمية إلى «المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله والعمل على ترسيخها، كما تشير المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم إلى أن المملكة دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم» لذا سعى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - على تأكيد الارتباط الديني في جميع شؤون الدولة وأنظمتها، وقد نصت المادة (٧٥) من النظام الأساسي للحكم على ذلك: «يستمد الحكم في المملكة سلطته من كتاب الله وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة، لهذا سعى - رحمه الله - إلى تحقيق هذا الارتباط بالقول والعمل، ومن ذلك:

١ - العدل.

٢ - الشورى.

٣ - المساواة.

هذه الأركان الثلاثة قام عليها الحكم في عهده - رحمه الله - وهي قواعد إسلامية أصلية دلت عليها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فجعلت دولته دستوراً القرآن الكريم والسنة النبوية وجعلت القضاء الشرعي مستقلاً، ولا سلطة على القضاة إلا سلطان الشرع.

إن وجود هيئة تشريعية وتنفيذية من أحسن الوسائل التي توفر لكل مواطن حقه، ولذلك احتلت الهيئة القضائية مكاناً بارزاً، فقد تصدرت السلطة القضائية بقية السلطات واعتبرت من السلطات المهمة في الدولة لأنها على احتكاك مباشر بالناس ومصالحهم الشخصية والعامة، فقام - رحمه الله - من هذا المنطلق بتعزيز القضاء وجعله يخطو خطوات واسعة نحو التقدم والرقي فهو في نظره اللبنة الأولى في صرح المجتمع مما جعله يضع إطاراً يهدف إلى تثبيت نظام قضائي موحد في المملكة متكامل باعتباره قانوناً منظماً للسلطة القضائية بإجراءات تيسر سير العمل وتحقق نجاحه لإظهار العدالة في أكمل صورها لحماية الفرد وضمان حقوقه، فكان ذلك ما ميز عهده الميمون: حيث وفر - رحمه الله - الاحتياجات الفنية والإدارية للقضاة في تشريع موحد ينظم لهم شؤونهم ويصون استقلالهم.

فجعل لهم الولاية العامة في مجال عملهم وجعل من النظام تمنعهم بالحصانة القضائية، وتعيينهم يأتي من لدنه مباشرة بناء على قرار مجلس القضاء الأعلى، كما جعل القضاء الشرعي الجهة

إنجازات العدل في عهد الملك فهد بن عبد العزيز - برحمه الله -



رؤية الملك فهد الاستراتيجية ساهمت في تطوير وزارة العدل

على الوجه المطلوب، فقد جنينا ثمار ذلك أمناً وأماناً واستقراراً وورغد عيش وخيراً عميماً وعزاً ومنعة، فما أروع ذلك العهد الزاهر! وما أحسن التخطيط والتنظيم وما أبهج التنفيذ والتطبيق وإقامة شريعة الله!

فالعدل قامت به السماوات والأرض وبعث الله رسله وأنزل كتبه لتحقيق العدل فقال تعالى: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم بالناس بالقسط﴾. (الحديد ٢٥) وبهذا تتضح الحاجة إلى القضاء ويصبح الاهتمام بأمره ضرورة لاستقامة الحياة، ولهذا سخرت وزارة العدل جميع إمكانياتها وغاية وسعها في خدمة مرفق القضاء والعناية بمراجعته وما يلزمها من أمور إدارية وإجرائية وقوى عاملة تحقيقاً للسياسة الناجحة التي انتهجها الملك فهد في اهتمامه الخاص بالعدل والقضاء، فكانت هذه النقطة النوعية والعمل الجبار، فله - رحمه الله - الأيادي البيضاء على تطور القضاء فجزاه الله أحسن الجزاء، فقد أصبحت هذه الدولة تاجاً وضيئاً مشرقاً للعالم كله، والمنصف للحق يدرك ذلك ويلمسه أشراً جلياً في بلاد مترامية الأطراف عدلاً وورغداً في العيش وطمأنينة وأماناً وأماناً فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، فقد كانت أعماله دليلاً وشاهداً على عظم تلك الإنجازات التي برزت في أجهزة القضاء ومؤسساته المتعددة من محاكم وكتابات عدل وغيرها من الدوائر المساندة، فكانت علامة مضيئة ونعمة كبرى على هذه البلاد

يُعد التخطيط الإستراتيجي هو الأساس للعملية الإنمائية في الدول، وهو أحد الأعمدة المهمة الضرورية الموصلة إلى تحقيق وأداء مهمات ونشاط الأجهزة الحكومية بمستوى عال من الكفاءة والفعالية، هذا التخطيط الذي يعتبر من سمات الملك فهد - رحمه الله - الذي استطاع بتوجيهاته أن يرسم لمعالي وزير العدل برنامجاً علمياً مدروساً يهدف إلى التطوير الشامل لكافة أعمال الوزارة، وأنظمتها ويتضمن الوضوح والدقة في تحديد الأهداف المراد تحقيقها فلا يحدث أي تناقض أو ازدواجية بينهما، وهو مبني على الإمكانيات المالية والكوادر البشرية التي يمكن استخدامها لتنفيذ الأهداف المرسومة، ومراعياً الوقت اللازم لتنفيذ كل مرحلة من مراحل هذه الخطة مع الأخذ بمبدأ المرونة في التخطيط لكي تتفق مع المتغيرات التي قد تحدث أثناء عملية التنفيذ دون أن يؤثر ذلك في مسار الخطة، ولعل خطة إنشاء مبان مناسبة للدوائر الشرعية أحد الشواهد على ذلك، فإن إنشاء المجمعات الشرعية في أنحاء متفرقة من المملكة وإيجاد الأنظمة الدعبلية وميكنة أعمال وحفظ الثروة العقارية وانتشار الحاسوب في الأعمال الإدارية دليل على نجاح ذلك التخطيط الذي رسمه الملك فهد - رحمه الله - في إيصال القضاء إلى هذا التطوع والازدهار لتسهيل الإجراءات التي تخدم المواطنين لإنجاز معاملاتهم وحفظ حقوقهم بالطرق الحضارية والعصرية التقنية والسعي لراحة منسوبي العدل ورجال القضاء ليؤدوا رسالتهم

وزارة العدل خلال عهد الميمون، فقد جاءت خطوات متسارعة حققت رصيذاً ضخماً من المنجزات مدروسة بعناية فائقة، خضعت لأكثر من مرحلة مراجعة متأنية، ذلك أن تطوير مؤسسة مثل وزارة العدل ليس بالأمر الهين، فالجهاز القضائي لا يشبه أي جهاز أو جهة أخرى فهو أولاً جهاز شديد الحساسية والأهمية والخطورة ومسؤول عن حماية الأنفس والأعراض والأموال، فرغم التحديات إلا أنه - رحمه الله - أعطى جل وقته لخدمة الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها وتسخير كل السبل لإرساء دعائم العدل والمساواة فكانت هذه القفزات وهذه الخطوات والمشآت التي دلت دلالة جليلة على اهتمامه وحرصه ومتابعته لهذا الرفق المهم الذي استطاع أن يجمع بين هيبه جهاز العدل والقضاء وتعزيز مكانته الرفيعة في النفوس، فجعل - رحمه الله - إقامة العدل ركناً ثابتاً من أركان دعائم عهده الزاهر حتى حظيت مرافق العدل والقضاء بتمام الرعاية والدعم والاهتمام، فكان ذلك سمة حكمه خلال ربع قرن من الزمان.

بتحكيم الشريعة الإسلامية في ميادين الحياة المختلفة. وبما أن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإن من واجب كل منصف أن يدعو ربه عز وجل أن يجزي هذا الرجل العظيم خبير الجزاء على جهوده المباركة في مجال العدل والقضاء، فليس يماري متابع يتحرى الحقيقة في الحرص المتميز الذي يتسم به - رحمه الله - خلال توليه حكم هذه البلاد، فمسؤولية العدل ذات أهمية فائقة في حياة المجتمع وإحراق الحق وإقامة العدل كما أمر به رب العالمين، ويشهد التاريخ بالمتابعة البيضة والمستمرة التي أولاها - رحمه الله - الأمر الذي تجلى في إنجاز نقلات نوعية في مضمار العدل وهو ما عمق من مكانة المملكة في العالم، وليس هذا الأداء المتميز بمستغرب من رجل ذي حنكة واسعة وعقلية مستنيرة وسيرة عطرة ذات شجون عميقة وعريضة لا يقوم بحمل مسؤوليتها إلا الأكفأ من الرجال ذوي العلم الشرعي والخبرة الرصينة والفضرة الدينية القيمة والتي انطلقت من خلال سياسته الداخلية تلك الخطوات التطويرية التي شهدتها

مسيرة النهج القضائي في عهده

- يرحمه الله -

تعزز الأمم بقياداتها التي تنتج الأعمال وتنتج الثمار لما فيه مصلحة العباد والبلاد، العدل جانب مهم نال قسطاً كبيراً من اهتمام الملك فهد وامتداداً لما سبقه من تعليمات أساسية صدرت عام ١٣٤٥هـ منها الأصول والثوابت التي قامت عليها الدولة السعودية الحديثة، ثم الأنظمة السعودية والخطط الخمسية، فقد حاز قصب السبق - رحمه الله - في التنظيمات الحديثة عام ١٤١٢هـ من خلال المهام الرئيسية للسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، حتى أصبحت المملكة بيتاً ومركزاً في فن الحكم والتشريع والإدارة، مما ساهم في الاستقرار ونشر العدل والإخاء، حيث قامت الدولة على غرس عقيدة التوحيد وشريعة الإسلام التي تحفظ الحقوق والدماء، ولقد وفق - رحمه الله - في قيادة هذه البلاد بسبب العمل المخلص الجاد والتمسك بالأصول الشرعية والانضواء تحت لوائها فقد استفاد - رحمه الله - من والده المؤسس وكان امتداداً في تنظيمه في الجانب القضائي من خلال نظام تشكيلات القضاة الصادر في ١٣٤٤/٨/١٨هـ ونظام تشكيل المحاكم الصادر في ١٣٤٦/٢/٤هـ ونظام سير المحاكم الشرعية بتاريخ ١٣٥٠/٢/١٩هـ ونظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي الصادر بتاريخ ٢٤ محرم ١٣٧٢هـ وهذا دليل أكيد على الروح التنظيمية التي سادت القيادة وقدرتها الفائقة على تسيير الأمور، فانتهج - رحمه الله - تطويراً في النظم عندما أصدر في ٢٨ شعبان ١٤١٢هـ الأنظمة الثلاثة التي استطاع من خلالها الوصول إلى هذا التطور في جوانب أعمال الدولة ومنها العدل والقضاء الذي جاء في المادة ٤٤، من أن السلطة القضائية يمثلها وزارة العدل مما جعل له مساحة واسعة في إحراق الحق والعدالة والتمتع بخصائص قيادية فذة جعلت للفقيد الغالي صفحة بيضاء ومساحة واسعة في تاريخ الأمة بأسرها، فقد ارتبط اسم - غفر الله له - بعدد من المنجزات والأعمال الكبيرة وعلى رأسها تطور وزارة العدل بالصورة الظاهرة أمامنا وأمام الجميع، فعلى قدر الرجال تكون مصيبة الفضدان وبجهم أعمالهم تعظم الثلمة في وقت كانت الأمة بأمرس الحاجة له، لكن تعويض الأمة بإخوته من بعده تخفيف وسلوان لتفده.